

Distr.: General
6 February 2006
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الرابعة عشرة

١ - ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

الفريق المواضيعي المعني بدورة التنفيذ ٢٠٠٦-٢٠٠٧

موجز مقدم من رئيس منتدى التنفيذ الإقليمي للتنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية والكاريبي

مذكرة من الأمانة العامة

أولا - مقدمة

١ - عقد منتدى التنفيذ الإقليمي للتنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية والكاريبي في سانتياغو، شيلي، يومي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بدعوة من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة)، تنفيذا للولاية المخولة في قرار اللجنة ٦٠٢ (د - ٣٠)، الذي أُنقِص فيه على أن تشمل أعمال اللجنة تنظيم منتدى يعنى بالتنفيذ الإقليمي للقرارات المتخذة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. كما يندرج هذا المنتدى في إطار العملية التحضيرية للدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة من خلال عقد اجتماعات إقليمية تحضيرية تسبق الاجتماع العالمي.

٢ - وقد شاركت في الاجتماع سبع عشرة دولة عضوا في اللجنة هي: الأرجنتين، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، البرازيل، بنما، بوليفيا، بيرو، جامايكا، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، سانت لوسيا، شيلي، كولومبيا، المكسيك،

* E/CN.17/2006/1



هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية، كما حضرت الاجتماع دولتان من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الأعضاء في اللجنة وهما مالطة والنمسا. وحضر أيضا نائب رئيس مكتب لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة عشرة لمنطقتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٣ - ومن جانب آخر، حضر ممثلون عن مختلف الهيئات والبرامج والوكالات التابعة للأمم المتحدة، إضافة إلى ممثلين عن منظمات حكومية دولية من قبيل لجنة التكامل الإقليمي في مجال الطاقة والاتحاد الأوروبي.

٤ - وتمثلت مشاركة المجموعات الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني في حضور كيانات ذات مركز استشاري معترف به لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمات أخرى لها اهتمام خاص بالمواضيع المزمع مناقشتها في المنتدى.

٥ - وكانت عضوية مكتب المنتدى كما يلي: الرئاسة: المكسيك؛ نيابة الرئاسة: البرازيل وجامايكا وهندوراس، والمقرر: كولومبيا.

٦ - وكان معروضا على المنتدى جدول الأعمال التالي وقد تم إقراره: ١ - انتخاب أعضاء المكتب، و ٢ - إقرار جدول الأعمال، و ٣ - تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، و ٤ - التنمية الصناعية، و ٥ - تلوث الهواء والجو، و ٦ - تغير المناخ، و ٧ - مسائل أخرى و ٨ - اعتماد اتفاقات.

٧ - وفي ختام الاجتماع وقبل أن يعرض المقرر التقرير الختامي، صوت أعضاء الوفود والمشاركون بتفويض رئيس الاجتماع القيام، بتأييد من أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بإعداد موجز رئيس منتدى التنفيذ الإقليمي للتنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي سيُعرض على أمانة لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة عشرة كمساهمة من المنطقة في العملية العالمية.

ثانياً - تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة: حالة المنطقة والكفاءة في استخدام الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة

٨ - أُدرج موضوع الطاقة بوصفه أحد مجالات العمل الرئيسية في الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة، حيث اتفقت البلدان على ضرورة زيادة التركيز على تطوير واستخدام ونقل تكنولوجيات أكثر نظافة وكفاءة، وتشجيع التنمية وتوسيع دور المصادر البديلة للطاقة.

٩ - وقد برز التحدي المعقد الذي تطرحه الطاقة والتنمية المستدامة خلال مؤتمر قمة ريو، كما يناقش باستفاضة في إطار جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، الذي يشدد على أن

المستويات الحالية لاستهلاك الطاقة وإنتاجها مستويات غير مستدامة، خاصة في ضوء استمرار الزيادة في الطلب. وكذلك تبرز أهمية استخدام مصادر الطاقة وفق أنماط تتماشى والأهداف الرامية إلى حماية صحة الإنسان والغلاف الجوي والبيئة.

١٠ - ويحتل موضوع الطاقة مكانة محورية في جدول الأعمال الذي وضعته لجنة التنمية المستدامة لدورتها الرابعة عشرة والخامسة عشرة، وذلك لأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً وواضحاً بالمواضيع الثلاثة الأخرى الواردة في الجدول. ومن المهم الاعتراف بالصلات القائمة بين المواضيع الأربعة، وبخاصة في مجال الطاقة، ودراسة مختلف مصادر الطاقة المعروضة وكذا التوجهات في مجال الطلب، مع العمل في الوقت نفسه على توضيح وتحليل الآثار الخارجية المرتبطة بكليهما.

١١ - التحديات الكبرى: لم تتمكن أمريكا اللاتينية من وقف الاتجاه التصاعدي في استهلاكها للطاقة بسبب النمو الاقتصادي.

١٢ - ويتبين بوضوح من مقارنة تطورات معدل استهلاك الطاقة في أمريكا اللاتينية والكاربي بنظيره في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن هذه البلدان الأخيرة قد تمكنت من خفض استهلاكها بنسبة ٢٤ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤، في حين لم تتمكن أمريكا اللاتينية، منذ عام ١٩٨٠ وإلى الآن، من تحسين إنتاجيتها، حيث سجلت زيادة متراكمة بنسبة تناهز ٢ في المائة.

١٣ - وتدل بعض المؤشرات المتاحة بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة على انخفاض مؤشر القوة الاقتصادية في كل من بوليفيا وترينيداد وتوباغو بسبب تزايد اعتماد هذين الاقتصادين على الصادرات النفطية. وبصفة عامة، يلاحظ وجود تحسن نسبي في مؤشرات تغطية الاحتياجات الأساسية، كما يلاحظ وجود تحسن عام في التغطية الكهربائية بفعل عملية التحضر. ومع ذلك، لا تزال هناك تفاوتات بين معظم بلدان أمريكا اللاتينية في مجال استهلاك الطاقة.

١٤ - وفي الأرجنتين والمكسيك، انخفضت نسبة الاحتياطيات إلى الإنتاج في مجال الوقود الأحفوري.

١٥ - ويتسبب النمط الاستهلاكي الذي تتبعه أمريكا اللاتينية في نسبة من التلوث تبعث على القلق: ففي أمريكا اللاتينية والكاربي، زادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المسجلة في عام ٢٠٠٤ على نظيرتها المسجلة في عام ١٩٨٠ بنسبة ٧٥ في المائة، مما يدل على ارتفاع سنوي مطرد بنسبة ٢,٤ في المائة. ولا ينم مسار الانبعاثات الذي يربط بين الانبعاثات حسب الوحدة من المنتج والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد عن وجود اتجاه محدد

أو واضح. فكان سلبيا في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠، رغم وجود بعض التذبذبات الوسيطة التي ينخفض فيها الدخل الفردي ويرتفع مستوى الانبعاثات؛ ثم تحول إلى شكل واضح مستدام خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤؛ وأخيرا في الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٤، اتخذت الانبعاثات اتجاهها متذبذبا ومتصاعدا.

١٦ - وتظل بعض التساؤلات مطروحة بشأن ما إذا كان هذا النمط سيتغير في المستقبل البعيد (٢٠٣٠): إذ تشير مختلف التحليلات التي تعدها بانتظام ثلاث مؤسسات^(١)، إلى أن المستقبل سيشهد تزايدا في استخدام الطاقة الأحفورية المتمثلة في النفط بحكم طابعه الضروري في مجال النقل، والغاز لأنه أنظف من الكربون وينطوي على مزايا تنافسية في مجال إنتاج الكهرباء.

١٧ - وكأحد الخيارات المتاحة من أجل تخفيف حدة الأزمات التي يشهدها الاستثمار في قطاع توليد الطاقة الكهربائية، بدأت تتضح في السنوات الأخيرة الأسس اللازمة من أجل زيادة إدماج المشاريع في مجالي الكهرباء والغاز الطبيعي إلى جانب مواءمة الأنظمة التي تحفز الاستثمار، وتضمن بصورة خاصة استقرار قواعد اللعبة. وبالتالي، فقد أبدت كل من شركات الكهرباء والهيدروكربونات اهتماما بامتلاك أصول في كلا القطاعين، مع المضي نحو إنشاء شركات عالمية للطاقة.

١٨ - ولا شك أن تعزيز إدماج المنتجات الكهربائية والهيدروكربونية قد يساهم في تخفيف مشاكل الاستثمار. غير أنه في الوقت نفسه لا يساهم في تغيير الاتجاهات نحو مسار لم يكن حتى الآن ملائما تماما للبيئة.

١٩ - وتنقسم بلدان أمريكا اللاتينية مع ذلك بمزايا نسبية يمكن إنجازها فيما يلي: (أ) مساهمتها بدرجة أقل نسبيا في الانبعاثات الإجمالية لغاز الدفيئة بالمقارنة مع مناطق أخرى في العالم، و (ب) احتمال أن تصبح جهة لتقديم عروض صافية من الخدمات البيئية العالمية فيما يتعلق بمشاريع لالتقاط ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي يمكن تسويقها في البلدان التي تتكبد تكاليف عالية لتخفيف حدة التلوث، و (ج) امتلاكها فرصا لتحسين اتجاه مسار كثافة استخدام الطاقة على الصعيد الإقليمي من خلال سياسات تعزز إحراز تقدم في كفاءة الطاقة، و (د) توافر فرص لديها لتحسين تنوع العرض في مجال الطاقة.

(١) وكالة الطاقة الدولية (توقعات الطاقة في العالم ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤)؛ ووزارة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية (توقعات الطاقة في العالم ٢٠٠٤)؛ والإدارة العامة للطاقة والنقل التابعة للمفوضية الأوروبية، توقعات السياسات المتعلقة بالطاقة والتكنولوجيا والمناخ في العالم ٢٠٣٠ (التقرير المعروف بالمختصر WETO).

١ - مصادر الطاقة المتجددة

٢٠ - يلاحظ انخفاض بنسبة ١ في المائة في مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مصفوفة الطاقة لأمريكا اللاتينية والكاريبي. ولا يشهد تحسينات سوى عدد قليل من البلدان أبرزها باراغواي والبرازيل والجمهورية الدومينيكية وغيانا وكوستاريكا ونيكاراغوا. وتعود أسباب هذا الركود أساسا إلى عدم كفاية الجهود المبذولة من أجل التغلب على ما تنطوي عليه مصادر الطاقة المتجددة من صعوبات (اقتصادية وتنظيمية وتقنية ومؤسسية ومالية وغيرها). وفي هذا الصدد، حددت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أربعة مجالات رئيسية يتعين على البلدان أن تركز فيها تدابير التعزيز التي تتخذها، وهي: تنمية الطاقة الكهربائية، وإدخال مصادر الطاقة المتجددة في المجتمعات الريفية، والاستخدام الرشيد لحطب الوقود، وإدماج أنواع الوقود الأحيائي في أسواق الطاقة بصورة فعالة.

٢١ - وينبغي للقطاعات الهامة في اقتصادات بلدان منطقة الكاريبي، كالسياحة مثلا، أن تنظر في زيادة استخدام الطاقات المتجددة، من قبيل الطاقة الشمسية، في الأنشطة المذكورة. وتستخدم بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية هذا النوع من الطاقة رغم أن العملية ما زالت في مرحلة تجريبية، ورغم أن الاهتمام ما زال منصبا على مسألتي الكفاءة في الاستخدام والتفاوت في الاستفادة.

٢٢ - وتساهم صناعة قصب السكر في البرازيل، من جانبها، في توليد الطاقة وقد تتيح في المستقبل مواد قابلة للتجديد، من قبيل المواد البلاستيكية والكيميائية. وتبلغ مساهمتها المتزايدة في مصفوفة الطاقة نسبة ١٣ في المائة. وقد بدأ استخدام مادة الإيثانول كوقود للمركبات في الستينات، واليوم تعمل أزيد من ٢,٥ مليون مركبة بالإيثانول وكل البترين الذي يباع في محطات الوقود في البلد ممزوج بمادة الإيثانول دون الحاجة إلى تعديل محركات العربات. ويمكن لتجربة البرازيل في مجال المحركات النظيفة أن تساهم بدرجة كبيرة في إثبات الإمكانية الحقيقية التي يتيحها الإيثانول من أجل تزويد جزء كبير من السوق العالمي به لكونه منتجا موثوقا فيه.

٢٣ - وثمة شواغل تتعلق بمبادرات تشجيع استخدام هذه المنتجات كوقود للعربات، ذلك أن أسعار هذه المنتجات تتغير حسب السوق ولا تخضع لتوجيهات الحكومة.

٢٤ - وترد بعض الممارسات الجيدة لتشجيع استخدام الطاقات المتجددة في القانون البرازيلي رقم ٤٣٨-١٠ المسمى "بروانفا" (برنامج حوافز مصادر الطاقة الكهربائية المتجددة) الذي يتضمن حوافز تشجيعية لاستخدام مصادر الطاقة القابلة للتجديد (طاقة الرياح وطاقة الكتلة الأحيائية والطاقة الكهربائية المصغرة). ويتوخى بحلول عام ٢٠٢٠ أن

تبلغ هذه المصادر نسبة ١٠ في المائة من المصفوفة البرازيلية للطاقة. وتتمثل إحدى المبادرات الناجحة الأخرى في برنامج طاقة الرياح في جامايكا حيث أنشئت محطة طاقتها ٢٠ ميغاواط تمول جزئياً من مبيعات سندات الانبعاثات الكربونية. وتجدر الإشارة إلى إحدى الممارسات الجيدة الأخرى وهي تجربة الحرارة الجوفية في السلفادور (التي تولد اليوم من هذا المصدر طاقة تتجاوز ١٠٠ ميغاواط) وكذا برنامج "بروألحكول" الرامي إلى تعميم الإيثانول الأحيائي للقص في البرازيل. وفي جميع هذه الحالات، تتدخل الدولة بدرجة كبيرة أساسية - سواء من حيث اتخاذ القرار السياسي/الاستراتيجي أو من حيث تمويل "رأس المال الابتدائي"؛ وفي جميع الحالات، تنضم دوائر الصناعة الخاصة في وقت لاحق من أجل تطوير المشروع المعني وتحسينه في شكل شراكة بين القطاعين العام والخاص.

٢٥ - وفي محاولة زيادة نسبة الطاقات المتجددة في مصفوفات الطاقة لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، تواجه حكومات المنطقة التحديات التالية: (أ) تعزيز دور الدولة "الميسرة"، من خلال تشجيع إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في السياسات الوطنية، و (ب) استخدام آلية الأسعار من أجل جني المكاسب المتأتية من الطاقات المتجددة (في المجالين الاجتماعي - البيئي والاستراتيجي)، و (ج) تطوير "دبلوماسية" خاصة بالطاقات المتجددة، من خلال إعادة تنشيط التعاون الدولي في هذا المجال، و (د) استغلال السوق العالمية للانبعاثات المرتبطة بسندات انبعاثات الكربون استغلالاً كاملاً وفعالاً، و (هـ) وضع خطط مبتكرة للتمويل وإشراك هيئات التمويل الإقليمية، و (و) استكشاف دور الطاقات المتجددة في محاور التكامل والتنمية (المبادرة الرامية إلى تحقيق تكامل الهياكل الأساسية الإقليمية في جنوب أمريكا و خطة بويلا - بنما).

٢٦ - ومن الناحية المواضيعية، يمكن تحديد أربعة مجالات كبرى ينبغي للبلدان أن تركز فيها جهودها التحليلية والاستباقية، وهي: ضرورة إعادة تقييم الطاقة الكهربائية من الناحية البيئية والاجتماعية؛ وإدماج الطاقات المتجددة من أجل تحقيق التنمية المتكاملة للمجتمعات الريفية؛ والاستخدام الرشيد المستدام لحطب الوقود؛ والإدماج الفعال للوقود الأحيائي في الأسواق الوطنية للطاقة.

٢٧ - وأخيراً، تبرز في هذا الصدد أهمية العلاقة بين الطاقة والأهداف الإنمائية للألفية، بالنظر إلى وجود ارتباط واضح بين الحد من الفقر والحصول على الطاقة، وهو ما ينطبق أيضاً على الأهداف المتعلقة بالصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، يبدو أن إحدى خصائص المنطقة تتمثل في منحها أولوية أعلى لبرامج الطاقة مقارنة ببرامج الكهرباء وفي أن النهج القطاعي يشكل أحد العراقيل في المنطقة. علاوة على ذلك، ينبغي أن يراعي

التخطيط في مجال الطاقة الواقع الاجتماعي والاقتصادي للفئات الضعيفة، من قبيل النساء، بالنظر إلى وجود علاقات بين نوع الجنس والطاقة والتنمية. وبالتالي ينبغي أن يشكل المنظور الجنساني جزءاً من مصفوفة التقييم. وللمرأة دور هام ينبغي لها أن تؤديه في مجال ابتكار نماذج مستدامة لاستهلاك الطاقة وإنتاجها وفي التخفيف من حدة تغير المناخ. وينبغي مراعاة هدف المساواة بين الجنسين في كافة مراحل التخطيط البيئي، ذلك أنه أساسي لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - مجالات الفرص

٢٨ - فيما يتعلق بتحديد أسعار "مستدامة" للطاقة، يمكن وضع مؤشرات إقليمية موحدة تعكس سمية أنواع الوقود في أسعاره. ويمكن استخدام هذه المؤشرات أساساً لرسم السياسات المتعلقة بالطاقة والضرائب بغرض تغيير استخدام الوقود بصورة تدريجية.

٢٩ - وينبغي للمنطقة أن تحاول التقليل من حدة التأثير بتقلبات أسعار الطاقة وكمية المعروض منها، وأن تسعى أيضاً إلى زيادة استقلاليتها في مجال الطاقة من خلال زيادة استخدام الطاقات المتجددة، وتوسيع نطاق التغطية بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة بصفة عامة في جميع قطاعات الاقتصاد. وفي هذا الصدد، لا بد من اتخاذ تدابير في مجالي النقل والصناعة واعتماد حوافز تشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استخدام التكنولوجيا الأكثر كفاءة. وينبغي أن تشمل السياسات العامة الحق في كفاءة الطاقة، بوصفه حقاً من الحقوق الاقتصادية للمواطن، وأن تأخذ بعين الاعتبار المصادر الجديدة للطاقة والتحكم في الآثار الخارجية التي تمس البيئة، إزاء عجز نظام السوق عن إيجاد حل لمشكلة الكفاءة في الاستخدام.

٣٠ - ومن الضروري إحراز تقدم في تحديد السيناريوهات البديلة للاقتصاد الكلي وتحليلها، على أن تؤخذ في الاعتبار أوجه الترابط بين التكامل في مجال الطاقة والتشجيع على استخدام الطاقات المتجددة وتوخي الكفاءة في استخدام الطاقة، في محاولة لتحقيق إدماج حقيقي لموضوع البيئة في جدول الأعمال الاقتصادي. ويتمثل أحد العناصر الأساسية لتحقيق هذا الغرض في النظر إلى هذا التغيير بوصفه فرصة لتحقيق التنمية الاقتصادية، لا قيوداً عليها، مما يتطلب تطوير رؤية طويلة الأجل تقتضي إدخال تغييرات تدريجية على أنماط توليد الطاقة واستخدامها. بما يسمح بتحقيق مكاسب اقتصادية من قبيل تحسين الإنتاجية وولوج أسواق جديدة للتصدير.

٣١ - وبصفة عامة، فإن أسعار منتجات الطاقة الأساسية لا تراعي الآثار الخارجية على البيئة، ولكي يتسنى بلوغ الأهداف الواردة في بروتوكول كيوتو، لا بد من تحديد سعر

”مستدام“ يراعي تلك الآثار مما يتطلب مواصلة الحوار في موضوع التكامل فيما بين دول نصف الكرة، لكي يدرج في خطط التعاون الاستخدام الرشيد للطاقة والتشجيع على الاستفادة من المصادر المتجددة.

ثالثاً - التنمية الصناعية

٣٢ - يساعد تحليل مقارن بين بلدان المنطقة على تحديد استراتيجيتين للتنمية انطلاقاً من العلاقة بين اتجاهات التخصص الدولي ونماذج النمو؛ إذ تستند الاستراتيجية الأولى إلى التماس الإيرادات المتأتية من المعرفة والأخرى إلى التماس الإيرادات المتأتية من عوامل الوفرة، كما قد يكون الشأن مثلاً بالنسبة للموارد الطبيعية.

٣٣ - وتنتهج بلدان أمريكا اللاتينية بصفة أساسية الاستراتيجية من النوع الثاني، حيث تحقق نتائج متفاوتة من حيث النمو وتوزيع الدخل في المدى البعيد مقارنة بالاقتصادات التي تنتهج الاستراتيجية الأولى.

٣٤ - وتعاني اقتصادات أمريكا اللاتينية من تخلف واضح بالمقارنة مع الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية، سواء فيما يتعلق بمساهمة قطاعات المعرفة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي أو فيما يخص تطور مستويات الإنتاجية والجهود المبذولة في مجال التكنولوجيا. وعلى الرغم من وجود حالات تتحقق فيها نسب عالية من النمو، غير أنها لا تصل إلى حد استخدام المعرفة بصورة أبرز بوصفها ميزة من المزايا النسبية.

٣٥ - وإلى جانب مواطن الضعف الهيكلية المذكورة، توجد قاعدة بشرية وإنتاجية قادرة على الاستجابة إذا توافرت محفزات مناسبة. وقد أثبتت بلدان المخروط الجنوبي قدرة عالية على الانتعاش، وتوجد في بلدان أخرى قطاعات تصدير حيوية، يمكن إدماجها بصورة أفضل في باقي قطاعات الاقتصاد. وفي الوقت نفسه، تمكنت النظم السياسية رغم الأزمات من الاحتفاظ بنظام مؤسسي ديمقراطي يطرح مجالات مفتوحة للتوصل إلى توافق آراء بشأن استراتيجية إنمائية تنطوي على تغييرات هيكلية.

٣٦ - ويمكن لعوامل الوفرة من قبيل الموارد الطبيعية أو اليد العاملة الرخيصة، إذا وُجدت، أن تساعد على تحقيق معدلات عالية للنمو خلال فترة محددة، دون الحاجة إلى بذل مجهود كبير على صعيد الاستثمار في مجال المعلومات. غير أن توافر الموارد في حد ذاته لا يكفي. فإذا لم يساهم النمو المستند إلى عوامل الوفرة في دعم التغير الهيكلي وزيادة إنتاجية جميع قطاعات الاقتصاد، ستتكرر حالات غير مرغوب فيها من التفاوت في التوزيع ورداءة

الوظائف والتغيرات الهيكلية. ومن جانب آخر، تكون هشاشة النمو في هذه الحالات مرتفعة جدا في مواجهة التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي واتجاهات الطلب.

٣٧ - وتشير الأدلة التجريبية والخبرة الدولية إلى أن تحقيق التقارب يتطلب أن تكون الاقتصادات قادرة، في الأجل الطويل، على تحويل هيكلها الإنتاجي. وفي إطار هذا التحول الذي لا يتحقق من تلقاء نفسه وإنما يأتي نتيجة لاستراتيجية إنمائية، ينبغي للقطاعات الناشئة للمعلومات أن تكتسب وزنا متزايدا في الدوائر الصناعية. إذ تشكل قوة الدفع التي تتيحها هذه القطاعات وعلاقتها الإيجابية مع قطاع الاستثمار في مجال التكنولوجيا ودوائر التنافسية الخارجية عوامل ضرورية من أجل تحقيق النمو السريع للإنتاجية إلى جانب معدلات عالية من العمالة في الاقتصاد، مما يقلص درجة التغيرات الهيكلية.

٣٨ - التنمية الصناعية المستدامة: الدروس المستفادة: أثبتت الدراسات الاستقصائية التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أربعة بلدان هي الأرجنتين وشيلي وكولومبيا والمكسيك أهمية الدور الذي يضطلع به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية البلدان وكذا إسهاماته في مجالات الاقتصاد والشؤون الاجتماعية والعمل. غير أن هناك نقصا في بحث المسائل المتعلقة بالتكنولوجيا والبيئة والتمويل. وبالتالي، فإنه من الواضح أن مشكلة هذا القطاع هي مشكلة الاستدامة بمعناها الأوسع. وقد أخفقت السياسات والصكوك التي يُحبذ تطبيقها من أجل إحراز تقدم في هذا القطاع لاعتمادها نهجا تجزيئيا إذ تعالج كل مجال من مجالات الاستدامة على حدة، مما يعيق تعاضدها سعيًا وراء تحقيق تقدم متكامل.

٣٩ - وتكمن الصعوبات الرئيسية في غياب سياسة بيئية حقيقية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسط (والمؤسسات المتناهية الصغر) تأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في هذا القطاع الفرعي. ذلك أن الأنظمة المطبقة حاليا تعتبر القطاع الصناعي كتلة متجانسة، دون مراعاة خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث هيكلها الإنتاجي الخاص. وبالتالي، فقد جاء الرد برفض الأنظمة البيئية مما أدى إلى تأخر إسهامها في مجال الاستدامة، وعدم استغلال الفرص التي يتيحها القطاع البيئي في مجال الابتكار وإنشاء مشاريع جديدة، إضافة إلى تردي العلاقة السيئة التي تربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (والمتناهية الصغر) بمحيطها المحلي.

٤٠ - وترتبط الإنجازات الرئيسية ببرامج الإنتاج النظيف التي ينتهجها العديد من البلدان من أجل تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الصناعي. وقد ثبت أن هذه البرامج تشكل آلية فعالة من أجل إشراك هذا القطاع في استراتيجية حماية البيئة. وتجدد الإشارة بصفة خاصة إلى

النهج الحذر الذي تنم عنه مقاربات البلدان لبرامج الإنتاج النظيف، التي تفتح المجال لتحديث القطاع من خلال اختيار تكنولوجيات وعمليات تتسم بالكفاءة الإيكولوجية عوضاً عن الحلول التصحيحية القصوى. وقد كان تطبيقها محدوداً أكثر في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لكن يمكن التأكيد إزاء نقص السياسات العامة على أن أهم الإنجازات تحققت في القطاع الصناعي الخاص. وبالفعل، فقد تم إحراز تقدم هام في مجال تطوير استراتيجيات تشاركية بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إحراز تقدم في مجالات من قبيل إصدار التراخيص وسياسة الموردين. كما تبذل النقابات المهنية جهوداً من أجل تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات، وقد حققت نتائج مهمة في أوساط أعضائها.

٤١ - الأولويات الإقليمية التي يمكن تحديدها والتحديات المطروحة: ينبغي أن تركز الأولويات الإقليمية على تعزيز رصد التطورات التي يشهدها قطاع الأعمال، مع مراقبة ديناميات الأسواق عن كثب، من أجل توجيه السياسات العامة استناداً إلى أسس واقعية لا إلى خطط بلاغية كثيراً ما تؤدي إلى إهدار الجهد والموارد. ومن ثم كانت ضرورة تعزيز النماذج المؤسسية التي تحظى بقبول واسع من قبيل الكفاءة الإيكولوجية والمسؤولية الاجتماعية للشركات والإنتاج النظيف، لأن وجودها ما زال محدوداً في المنطقة. ومن جانب آخر، ينبغي للمنطقة أن تسعى إلى وضع سياسات عامة ذات طابع لا مركزي تسمح بهامش أوسع من العمل على المستوى المحلي، حيث توجد إمكانيات حقيقية لإحراز تقدم على صعيد التنمية الصناعية المستدامة، ولاسيما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

رابعاً - تلوث الهواء

٤٢ - تؤكد بحوث إقليمية حديثة بشأن الآثار التي تلحق بصحة الإنسان بسبب تدهور نوعية الهواء في أمريكا اللاتينية والكاريبي أن المدن التي يتجاوز فيها تركيز المواد الدقيقة وباقي الملوثات المعايير المسموح بها، تشهد ارتفاعاً في معدلات الإصابة بالمرض والوفاة، ولاسيما في أوساط الفئات الضعيفة المكونة أساساً من كبار السن والأطفال. وتؤدي الإصابات في أوساط الكبار إلى ضياع ملايين من أيام العمل. وقد أظهر قياس مستوى التعرض الداخلي للانبعاثات أنه مماثل لمستوى التعرض الخارجي، وأنه أشد ضرراً بالسكان نظراً لاستمرار التعرض.

٤٣ - وتزايد مسؤولية قطاع النقل في هذا الصدد بسبب قدم المركبات، وارتفاع محتوى الكبريت في الوقود، والنقص في التعديلات التقنية والأنظمة البيئية، والاستخدام المكثف للنقل

الخاص. وتتركز مسؤولية القطاع الصناعي في عدد محدود من الصناعات المرتبطة بالتوليد الحراري للكهرباء. وهناك حاجة في العديد من المدن إلى معالجة الانبعاثات الناجمة عن حرق مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وتزايد استخدام الحطب أو الكتلة الحيوية كوقود. ويساعد تحديد الجهات المسؤولة عن الانبعاثات في وضع معايير تحدد أولوية التدابير الرامية إلى الحد من الانبعاثات.

٤٤ - ولوحظ في المنطقة وجود توافق سريع في إطار متابعة منهجية لمستويات تركيز الملوثات التي حددت معاييرها (وهي طبقة الأوزون وثاني أكسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكبريت والمواد الدقيقة وأول أكسيد الكربون والرصاص)، مع وجود اختلاف كبير في أساليب الرصد وقصور واضح فيما يتعلق بكفالة جودة المعلومات المجمعة والإبلاغ عن الأضرار الصحية التي يتعرض لها السكان. وتنحو الاتجاهات الملحوظة إلى الهبوط، خصوصاً فيما يتعلق بالمواد الدقيقة، وكذلك طبقة الأوزون بدرجة أقل، لكن تجاوز المعايير المسموح بها يظل حالة عامة. وفي حالة منطقة الكاريبي، تبين المعلومات الأولية أن درجة تركيز الملوثات تبث على القلق، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتعرض على المستوى المحلي (محيط بعض الأنشطة الصناعية المحددة والتعرض المباشر لعوادم المركبات).

٤٥ - وفيما يتعلق باتخاذ تدابير محددة من أجل الحد من تلوث الهواء، أشارت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية إلى ضرورة مراعاة آثار التلوث على صحة السكان سواء عند تحديد أولوية التدابير أو عند انتقائها.

٤٦ - ويلاحظ في منطقتنا وجود خطوط عمل منهجية ترمي إلى التصدي لمسألة تلوث الهواء في المدن الرئيسية للمنطقة، وهذه الخطوط هي:

(أ) قيام المنطقة برمتها باعتماد عدد متزايد من الأنظمة المتعلقة بالانبعاثات الناجمة عن المصادر الصناعية وأسطول المركبات بصفة عامة؛

(ب) تطبيق تجارب موحدة لخطط التنقية منذ الثمانينات والتسعينات وتنفيذ خطط طوارئ من أجل إدارة الفترات الحرجة مع فرض قيود تشغيلية على المصادر المسؤولة عن الجزء الأكبر من الانبعاثات (ساو باولو، وسانتيago في شيلي، ومدينة مكسيكو)؛

(ج) وضع خطط محددة للتحكم في نوعية الهواء، وسياسات وطنية تتعلق بنوعية الهواء وسياسات لإدارة البيئة وخطط للإصحاح البيئي تشمل مواضيع منها الغلاف الجوي (ولاسيما في أمريكا الوسطى).

٤٧ - ومن شأن تحقيق التكامل مع باقي أعمال الدعم أن يساهم في تيسير اتخاذ تدابير معينة في هذه المنطقة من قبيل:

(أ) توحي التزامن في تصميم وتنفيذ خطط تحسين نظام النقل العام، على نحو ما تحقق في بوغوتا، من خلال نظام "ترانس ميلينيو"، وفي سانتياغو، شيلي، من خلال نظام "ترانسانتياغو" وفي ساو باولو (البرازيل) وفي كويتو؛

(ب) إدماج التخطيط الحضري والتخطيط في مجال النقل مع السياسات البيئية (الاتفاق المبرم بين الكيانات العامة والخاصة من أجل تحسين نوعية الهواء من خلال إدماج التخطيط الحضري والتخطيط في مجال النقل مع سياسات البيئة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ في سان خوسيه).

٤٨ - وتتعلق بعض التحديات التي ما زالت تواجهها المنطقة بما يلي:

(أ) الحد من تجاوز المعايير المسموح بها في المدن من خلال زيادة تعميم الخطط المتعلقة بمراقبة حالة الهواء وتنقيته، التي تعطي الأولوية للتدابير التي تعود بأكبر قدر من المنفعة على صحة السكان؛ وزيادة تطوير جرود الانبعاثات مع تحديد الخصائص الفيزيائية والكيميائية للمواد الدقيقة على نحو يسمح بترتيب أولوية مختلف تدابير التخفيف أو الوقاية؛

(ب) معالجة الانبعاثات الصادرة عن حرق مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والاستخدام المتزايد للحطب أو الكتلة الحيوية بصفة عامة كوقود؛

(ج) توسيع نطاق أنظمة القطاع الصناعي الذي يكاد يخلو من الضوابط البيئية؛

(د) تعزيز الابتكار التكنولوجي في مجال الحد من التلوث الذي تتسبب فيه المصادر الثابتة والمتحركة، وكذلك في مجال الاحتياجات التكنولوجية اللازمة للمعدات الحرارية المستخدمة في التدفئة ودورات المياه والمطبخ؛ وتحسين معايير الكفاءة الحرارية في بناء المساكن.

٤٩ - ومن بين العراقيل القائمة، تبرز المشاكل التالية:

(أ) صعوبات عملية تطبيق لا مركزية المهام وعملية إدماج سياسات تتعلق بمجالات مختلفة وعملية التنسيق القطاعي؛

(ب) صعوبة التنفيذ المحلي للصكوك التي اعتمدت على مستويات مؤسسية أخرى (خطط وطنية و/أو متروبولية)؛

(ج) القيود المالية التي تعرقل اتخاذ القرارات من أجل الاستثمار في خطط التنقية.

خامسا - تغير المناخ

٥٠ - تتميز منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بأعلى معدل للتنوع الأحيائي في العالم حيث تؤوي نسبة ٤٠ في المائة من الأنواع المعروفة في العالم. ويصنّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة كلا من إكوادور والبرازيل وبيرو وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكولومبيا والمكسيك ضمن البلدان ذات التنوع الأحيائي الضخم.

٥١ - وعلاوة على ذلك، تختزن هذه المنطقة موارد طبيعية هائلة وتشمل إحدى المحميات الرئيسية للغابات في العالم. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن نسبة مساحات الغابات من مجموع مساحة المنطقة تزيد على المتوسط العالمي، إذ تغطي الغابات أو الأحراج نحو ٤٧ في المائة من مساحة المنطقة.

٥٢ - وتبلغ نسبة اليابسة في أمريكا اللاتينية والكاريبي ١٥ في المائة من مجموع اليابسة في الكرة الأرضية، وتتلقى المنطقة نسبة ٢٩ في المائة من التهطل في العالم، وبها ثلث الموارد العالمية من الماء العذب، غير أن التوزيع غير المتكافئ للمياه في المنطقة يؤثر في مدى توافرها.

٥٣ - وفيما يتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة، ساهمت أمريكا اللاتينية والكاريبي عام ٢٠٠٠ بنسبة ٧ في المائة من الانبعاثات في العالم. ويتوقع أن تبلغ مساهمتها في عام ٢٠٥٠ نسبة ٩ في المائة^(٢).

٥٤ - وتنتج منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي نسبة ٤,٣ في المائة من مجموع الانبعاثات العالمية من ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن العمليات الصناعية، و ٤٨,٣ في المائة من الانبعاثات الناجمة عن تغيير استخدام الأراضي. وتمثل انبعاثات غاز الميثان الناجمة عن الأنشطة البشرية ٩,٣ في المائة من مجموع الانبعاثات العالمية^(٣).

٥٥ - وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، تصدر نسبة ٧٠ في المائة من انبعاثات غاز الدفيئة عن الأرجنتين والبرازيل وجمهورية فنزويلا البوليفارية والمكسيك^(٤).

(٢) النسبة من الانبعاثات العالمية، البيانات الأساسية المتعلقة بسيناريو الانبعاثات المسمى Common Poles Image، ٢٠٠٠.

(٣) تغير المناخ في أمريكا اللاتينية والكاريبي. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٤.

(٤) تغير المناخ في أمريكا اللاتينية والكاريبي. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٤.

٥٦ - ويمكن ملاحظة تأثير تغير المناخ في:

- (أ) تراجع التنوع الأحيائي؛
- (ب) زيادة حدة الأعاصير وتواترها؛
- (ج) تغيرات أنماط التهطال؛
- (د) ارتفاع مستويات الأنهار؛
- (هـ) تغير الأنهار الجليدية وانحسارها؛
- (و) تضائل الموارد المائية المتوافرة.

٥٧ - وتعمل معظم بلدان المنطقة على تعزيز الهيكل المؤسسي من أجل دعم المساهمة في آلية التنمية النظيفة (السلطات الوطنية المختصة).

٥٨ - وأنشئت في العديد من البلدان مكاتب تنفيذية مهمتها تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على وضع مشاريع للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وتقوم هذه المكاتب التابعة عادة لوزارة البيئة بتعزيز تنفيذ برامج إعلامية عن الفرص التي يتيحها الإسهام في آلية التنمية النظيفة، وبناء قدرات أصحاب المشاريع المحتملين وتشجيعهم عن طريق الغرف الصناعية وتسهيل الإجراءات التشغيلية من قبيل التمويل وإصدار التراخيص ورصد مشاريع آلية التنمية النظيفة إزاء الأجهزة الرسمية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٥٩ - لكن هذه الهياكل المؤسسية الرامية إلى دعم المساهمة الفعالة لأمريكا اللاتينية والكاريبي في السوق الدولية للكربون تطورت بصورة متباينة في مختلف البلدان. فهناك بلدان لديها برامج معززة للغاية (من قبيل كولومبيا وكوستاريكا والبرازيل وعدة بلدان في أمريكا الوسطى) وبلدان أخرى بدأت لتوها في وضع برامجها في هذا المجال، وستستفيد من التعاون الأفقي داخل المنطقة نفسها مع البلدان التي تراكت لديها عدة سنوات من الخبرة.

٦٠ - وقامت السلطات الوطنية المختصة وبرامجها الرامية إلى تيسير وضع مشاريع في كل بلد باستحداث شبكة غير رسمية تجتمع بصورة منتظمة من أجل النظر في مواضيع تقنية تحت إشراف الجماعة الإنمائية لدول الأنديز. وتقوم هذه السلطات من خلال منهاج إقليمي مشترك بنقل صورة الاتجاهات الموحدة لأمريكا اللاتينية والكاريبي إلى الأجهزة الرسمية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعنية بآلية التنمية النظيفة (من قبيل فريق الخبراء المعني بالمنهجيات)، مع تقديم اقتراحات من أجل التعجيل بإقرار المشاريع المشتركة في المنطقة.

٦١ - وتتيح هذه المنتديات المخصصة لتبادل الخبرات التقنية والسياسية بين السلطات الوطنية المعنية بالاتفاقية والمشاركة الوطنية للبلدان في آلية التنمية النظيفة فرصة هامة مع اقتراب فترة الالتزام ٢٠٠٨-٢٠١٢ المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو، ومع تزايد المطالبة بمشاريع آلية التنمية النظيفة في المنطقة، ولا سيما من جانب بلدان الاتحاد الأوروبي.

٦٢ - ولم يكن التقدم المحرز في مجال إنشاء منتديات إقليمية أو دون إقليمية ذات مستوى سياسي رفيع بقدر التقدم الذي أحرزته الشبكات التقنية للسلطات الوطنية المختصة السالفة الذكر. ويمثل غياب هذا الموضوع عن الأولويات السياسية لوزارات الاقتصاد والتخطيط وغيرها من السلطات السياسية الرفيعة المستوى في المنطقة نقطة ضعف مقابل تقارب حكومات بلدان المرفق باء من البروتوكول (اليابان والاتحاد الأوروبي) التي تشكل الجبهة المطالبة في فترة الالتزام الأولى والتي ترغب في رؤية مزيد من الحضور والالتزام والموثوقية من جانب حكومات أمريكا اللاتينية والكاريبي بوصفها مصدرا فعالا وموثوقا فيه لتقديم مشاريع تفي باحتياجاتها من أجل بلوغ الأهداف الواردة في بروتوكول كيوتو (٢٠٠٨-٢٠١٢).

٦٣ - وفيما يتعلق بالعراقيل، ثمة توافق دولي على أن القواعد الحالية التي تنظم آلية التنمية النظيفة تحدّ من حجم وعدد المشاريع التي يمكن لمنطقتنا وباقي البلدان النامية في العالم أن تعرضها في السوق الدولي للكربون.

٦٤ - ومن المحتمل أن يؤثر موضوع التفاوض هذا في تطور النظام الدولي لتغير المناخ في فترة ما بعد كيوتو. واستنادا إلى هذه الخلفية، يمكن للمنطقة أن تستفيد في الأجل القصير والمتوسط من خلال مؤتمرات الأطراف المقبلة، إذا تمكنت من التوصل إلى توفيق المواقف التفاوضية المشتركة من أجل تطوير الأحكام لفائدتها، واستطاعت التغلب على الصعوبات القائمة، من قبيل:

(أ) تبسيط الأحكام التي تنظم شروط إقرار إضافة المشاريع وتحديد الخطوط الأساسية ذات الصلة؛

(ب) تخصيص مزيد من الموارد من أجل تحسين عمل اللجنة التنفيذية التي تنظم آلية التنمية النظيفة وتمنح الموافقة النهائية والرسمية على مشاريع آلية التنمية النظيفة؛

(ج) تحسين خيارات وشروط التمويل بصفة عامة لفائدة أصحاب المشاريع التي تندرج في إطار آلية التنمية النظيفة في البلدان النامية.

٦٥ - وتتمثل الأولويات الإقليمية والتحديات القائمة في هذا المجال فيما يلي:

(أ) ثمة حاجة لإنشاء منتدى إقليمي منتظم للتداول تشارك فيه سلطات على مستوى وزارات الطاقة والتخطيط والغرف الصناعية وممثلو الدوائر الصناعية التابعة للقطاعات الاقتصادية التي تسجل مستويات عالية من استخدام الطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة، والتي يُرجَّح احتمال تطويرها لمشاريع آلية التنمية النظيفة (من قبيل توليد الطاقة والنقل واستهلاك الطاقة السكنية والصناعية وقطاعات الكهرباء والأسمنت والتعدين والصلب)؛

(ب) ومن المنظور التقني، تحتاج المنطقة إلى تعزيز قدرات مفاوضيها/مستشاريها في كافة الجوانب التقنية التي يُستَرد بها في المفاوضات، بما في ذلك وضع نماذج لخيارات السياسات والسيناريوهات المطروحة بشأن أنظمة مختلفة، وكذا تحسين القدرة على التحليل وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية إلى مراكز البحوث والجامعات والهيئات الإقليمية والدولية المعنية بهذه المسائل؛

(ج) تعزيز المشاركة الإقليمية في الهيئات العلمية من قبيل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ومعهد البلدان الأمريكية للبحوث في مجال التغير العالمي والهيئة الاستشارية العلمية والتكنولوجية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ؛

(د) ومن المنظور المالي، يلزم أيضا تحسين العروض المالية والضمانات كي تناسب احتياجات مشاريع آلية التنمية النظيفة وخصائصها المحددة. ويشكل هذا الجانب فجوة تمكن من سدها حتى الآن كل من المصرف المتعدد الأطراف وبعض الكيانات الإقليمية لتمويل التنمية. ومع ذلك، يستمر التحدي المتمثل في ابتكار وتوسيع العروض المالية المناسبة بغية التمكن من تحقيق كافة الإمكانيات التي تتيحها المشاركة الفعالة لبلداننا في آلية التنمية النظيفة؛

(هـ) وعلى مستوى استراتيجي أعلى (الأجل المتوسط)، ما زالت المنطقة تواجه التحدي المتمثل في إيجاد سبل التنافس مع العرض الآسيوي (من قبيل بلدان مثل الصين والهند إلخ) في السوق الدولي للكربون. ومن الواضح أن المزايا النسبية للمنطقة تكمن في مشاريع احتجاز الكربون (أنشطة استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والغابات) التي ما زالت قيد التفاوض في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي هذا الصدد، ستستفيد المنطقة إذا تمكنت من التوصل إلى مواقف سياسية موحدة وتمكنت من التأثير في تطور نظام ما بعد كيوتو بدفعه في اتجاه يسمح لها باستغلال الفرص المرتبطة بتوجهها الزراعي واحتياطها الحرجي ذي الأهمية العالمية.

٦٦ - كذلك من المهم بالنسبة للمنطقة أن تؤثر في تطوير النظام بحيث تشمل آلية التنمية النظيفية مشاريع إقليمية تتعلق مثلاً بالمدن الكبرى في المنطقة. إذ تتيح هذه المدن فرصاً ممتازة لتحقيق قفزات تكنولوجية نحو اقتصادات تنسم بانخفاض انبعاثات غازات الدفيئة من خلال تدخلات السياسة العامة والتعجيل بإدخال تكنولوجيات نظيفة في الخطط المتعلقة بالنقل والكفاءة في استخدام الطاقة (على مستوى المساكن والمرافق الصناعية مثلاً) التي يمكن إدراجها في خطط الاستثمار العام في الهياكل الأساسية، ويمكن تمويل العنصر الإضافي فيها المتمثل في التكنولوجيا النظيفة عن طريق آليات التنمية النظيفية من الجيل الثاني (ما بعد كيوتو).

٦٧ - ولهذا الأسباب جميعاً، يبدو واضحاً أن من مصلحة بلدان المنطقة أن تواصل تعزيز قدراتها الوطنية والجماعية على حد سواء، وتطوير استراتيجيات سياسية خاصة بها مقابل النظام الدولي لتغير المناخ والمشاركة بفعالية واستباقية في جدول أعمال المفاوضات القادمة المعنية باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.